

لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 666

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل 2002، الساعة 10/00

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة 10/18

لم نقضي الكثير من الوقت، مع الأسف، على تطوير قانون الفضاء وإنما في استخدامه. ولذلك فإننا بدأنا في تشغيل الجيل الثاني من يوميات ومن ثم إجرأز التقدم في مجال التعاون مع عدة أطراف مثل الإيسا وبعض منظمات الأمم المتحدة.

وفي السنة المقبلة أيضا، سنركز على هذا الموضوع. وهذه السنة حاسمة بالنسبة ليوميات لأن إطلاق السائل الأول.....، ولذلك يتعين علينا أن.....، السوائل التي أعدت قد أعطتنا فوائد كثيرة، ليس فحسب للبشرية ولكن أيضا بالنسبة للقارة الأفريقية. ولضمان استخدام السائل MSG فإن يوميات تقوم بعدة أنشطة تدريبية تمكنها من وضع مجموعة جديدة من البيانات. إضافة إلى ذلك، كانت هناك مبادرة من الاتحاد الأوروبي للحصول على محطة MSG للاستخدامات الأفريقية، وهي مبادرة دعمتها اليوميات بنشاط. اعتقد بأن هذا مثال جيد عن التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية لما فيه فائدة الاستخدام التشغيلي لبيانات السوائل المرعبة الأرضية.

وفيما يتصل بأول إطلاق لسائل MSG، فإن اليوميات اتخذت الإجراءات اللازمة لتسجيله بما يتوافق مع اتفاقية التسجيل وكذلك الحقوق والالتزامات التي أعلنت قبولها.

كما نتوقع بأننا سنتخذ الإجراءات الواجبة للإعلان عن التزامنا باتفاقية المسؤولية. ولكن لهذا الغرض يتعين علينا أن نحصل على موافقة مجلسنا.

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة رقم 666 للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء

أيها الوفود الكرام، سنواصل النظر في البنء الخامس "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء".

أول متحدث على قائمتي هو مندوب فرنسا الموقر، وله الكلمة..... ممثل فرنسا له الكلمة.

يمكن أن أعطي الكلمة الآن للمراقب عن يوميات "Eumetsat"، ثم بعد ذلك أعطيكم الكلمة.

لكي نستغل الوقت المتاح لنا، فسأعطي الكلمة الآن لمراقب يوميات ب. هولسروي

السيد ب. هولسروي (يوميات) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس. إنني سعيد بالعمل تحت رئاستكم، وأود فحسب أن أوضح لكم ما قامت به اليوميات.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التوصيات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التوصيات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التوصيات في ملزمة واحدة.

قدمه السيد لافيراندري بشأن هذه المسألة بالأمس. وهذه المسألة تحظى بأهتمام الجميع. فكل الدراسات تبين بالفعل بأن الصعوبات ستتشأ خلال السنوات القادمة وأنه من الضروري ومن اللازم أن نعمل على الوقاية من زيادة عدد الحطام الفضائي إذا ما كنا نرغب في تقادي حوادث الاصطدام من القبيل التي ذكر بها السيد لافيراندري.

إن هذا المجهود فيما يتعلق بالوقاية تقوم به بالفعل الوكالات الفضائية الوطنية. فهو عادة ما كان موضوع دراسات متعمقة ولاسيما بالنظر إلى تطور الأنشطة التجارية التي ترخص بها الدول تطبيقاً للمادة السادسة من معاهدة 1967.

إن فرنسا تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة ولهذا السبب أنشأت منظمة تتيح إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية أيا كان مستواها، من حيث المسؤولية ولاسيما منها التقنيون ورجال الصناعة والمشغلون وشركات التأمين.

كما تشارك فرنسا أيضا وبشكل طبيعي في الأنشطة ما بين الوكالات التي تتخذ فيها الوكالة الفضائية الأوروبية دور الريادة وكذلك في أعمال لجنة التنسيق وهي الـ IADC. ورغبة منا في تحديد التدابير الوقائية التي ستسمح بوضع قواعد دولية لحسن السلوك، والتي يمكن أن تطبق أو تدرج ضمن التشريعات الوطنية. فحرصا منا على ذلك، يؤيد الوفد الفرنسي بشكل كامل الأعمال التي قامت الـ IADC وكذلك اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة كوبوس.

إن فرنسا تود، سيدي الرئيس، أن يكون هناك إعلان بالمبادئ بشأن الوقاية من مخاطر الحطام الفضائي، على أن نعتمد هذا الإعلان في أقرب وقت ممكن وعلى النحو الذي ورد في الإعلان بشأن المبادئ المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الفضاء، والذي اعتمده الجمعية للأمم المتحدة في 1992. فإن إعلانا من هذا القبيل، أي إعلان للمبادئ، يمكن أن يصرح ويحدد مبدأ الالتزام بالوقاية أو تقادي خلق عدد كبير من الحطام الفضائي. وهذا الإعلان، يمكن أن يستوحى أو يستقي بعض القواعد التي قوبلت على أساس اقتراحات الـ IADC.

إن زيادة الأنشطة التجارية في الفضاء تشكل واقعا حقيقيا ويجب دعمها. ولكن مع ذلك، فإن زيادة المنافسة في الأنشطة الفضائية لا يجب أن يؤدي وبفضي بنا إلى تقليل الاهتمام، وكذلك الوقاية لظاهرة إنتاج الحطام الفضائي. بالرغم من أن هذا التقليل للحطام الفضائي قد يزيد من التكاليف. فإن إعداد قواعد دولية مقبولة على الصعيد العالمي، هو وحده الكفيل بأن يضمن، بأن يعمل جميع العاملين في هذا المجال مع مراعاة مصالح الجميع ولاسيما الأجيال المقبلة.

وأود أن أقول بأن اليوميستات لن تتضمن إلى اتفاقية المسؤولية قبل لإطلاق سائل MSG. إن هذا ليس عدم رغبة منا في الانضمام إلى المعاهدة، ولكن الوقت لم يحن لأن اليوميستات ليس مفروضا عليها أن تتضمن إلى معاهدة المسؤولية. ومع ذلك فإن المنظمات الحكومية والدولية ليس مفروضا عليها أن تقوم بتصريحات بموجب اتفاقية التسجيل والمسؤولية. ولدى مؤتمر الذي نظم في بيروجيا Perugia في عام 1989، فإن مجلس المنظمة الحكومي الدولي الانتلسات قالت بأن السبب الوحيد الذي تقوم به بتسجيل هذه السوائل أن هذا الموضوع لم يتم التطرق إليه. ولذلك فإنني أعتقد أنه علينا أن نتناول هذا الموضوع.

لقد لاحظنا بأن استيبيانا بعث إلى الدول الأعضاء بشأن اتفاقية القمر تحت إطار الكوبوس، ولذلك فإننا نرى بأن الهدف من هذا الاستيبيان هو استرعاء الانتباه لهذه المسألة علينا ربما أن نتخذ نفس الخطوات فيما يتصل بمعاهدة المسؤولية والتسجيل، وهاتين المعاهدتين تتفدان على نطاق أوسع. ولكن مع ذلك فقد يكون من المفيد أن يتراد عدد الدول المنظمة إليها. ربما قد اتخذت إجراءات في هذا الصدد ولكن أعتقد بأن المنظمات غير الحكومية لم تشرك في ذلك. لذلك، فإن المنظمات الحكومية لم تحظى في كثير من الاهتمام في هذا الصدد وذلك بالنظر إلى العدد المحدود لهذه المنظمات. أعتقد بأنه ربما ننظر في هذه المسألة ونشجع هذه المنظمات على أن لا نضغط عليها لكي تتضمن إلى اتفاقيتي المسؤولية والتسجيل. وهذا ربما سيفترن بإطلاق سوائل جديدة، لأن هذه السوائل إذا لم تغطي بهذه المعاهدات فإن ذلك سيتمخض عنه أعطال كبيرة. طبعاً يمكن أن [؟ يتعذر سماعها؟] بأنه ليس هناك ما يمكن أن يبين ما إذا كان تطبيق اتفاقية المسؤولية على أي من السوائل المطلقة، ولكن من الأفضل دائماً أن تكون لدينا المعلومات بهذا الصدد.

وكخلاصة سيدي الرئيس، فإن المسألة هي، ما إذا كانت فكرة اتخاذ إجراءات أخرى لزيادة عدد الجهات المنظمة إلى اتفاقية المسؤولية. وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا للمراقب عن يوميتسات على هذه المساهمة في مناقشتنا بشأن الموضوع خمسة المتعلق بـ "أنشطة المنظمات الدولية المتصلة بالفضاء الخارجي".

والآن أعطي الكلمة لمندوب فرنسا الموقر.

**السيد د. ويبو (فرنسا)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي الرئيس. أود أن أقوم بإعلان بسيط بشأن مسألة الحطام الفضائي. فأولاً، أود أن أشكر الوكالة الفضائية الأوروبية وكذلك المركز الأوروبي لقانون الفضاء على العرض الذي

الأمانة أن يعينوا ويرشحوا خبراء حتى نوسع من نطاق لجنة الخبراء. شريطة أن توافق على هذا الدول الأعضاء الحاضرة هنا.

أما بالنسبة للتعليق الخاص بالكوميست، فلو أن هناك نص جديد للوثيقة، فإني واثق أن الأمانة يمكن أن تعمم هذا النص كوثيقة إضافية، قد تكون معلومات أساسية تركز للجنة في عملها.

أما ملاحظتك الثالثة، فهي تنصب على خطة العمل. هذا أمر يرجع إلى لجنة الخبراء. فينبغي لهذه اللجنة أن تتخذ الإجراءات الخاصة بعملها بطبيعة الحال سنتص الحاجة لوجود خطة عمل. وإن وافقتم، السادة أعضاء الوفود، فهل يمكن أن نقبل هذا الحل؟

ليس هناك اعتراض حسب ما أرى، إذ قبل هذا الحل.

لدي متحدث آخر في القائمة أو متحدثان بالأحرى في قائمة المتحدثين. أولهما السيد ممثل الاتحاد الروسي.

**السيد ي. كولوسوف (الاتحاد الروسي)**  
(ترجمة فورية من اللغة الروسية): لك الشكر يا سيادة الرئيس. سيادة الرئيس، طلبنا الكلمة يا سيادة الرئيس بعد البيان الشيق الذي طرحه السيد ممثل فرنسا، والذي تناول فيه أهمية وضع إعلان عن المبادئ بالنسبة للحيلولة دون وقوع الحطام الفضائي. ورأينا في هذه المسألة هو التالي.

أولاً، الجوانب الفنية والعلمية لهذه المشكلة، إنما يتطلب مزيداً من الدراسة للجوانب الفنية لمشكلة الحطام الفضائي.

ثانياً، ينبغي أن نبين النقاط التي نضعها في إعلان المبادئ، وهذا يتضمن بعض الأحكام الواردة في اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية، حيث ينبغي تقديم هذه المعلومات للأمين العام والمجتمع الدولي بشأن الأجسام الفضائية التي ليست الآن في المدار.

فهذا الإعلان للمبادئ سوف ينصب على مسائل تتعلق باتفاقية المسؤولية، والمسؤولية عن الدمار الذي يحدث في الفضاء الخارجي والذي يقع نتيجة لخطأ معين. وقد يجدر بنا أن نحدد كيفية تلافي الأخطاء، وما هي الظروف التي يمكن أن يعفى فيها طرف من المسؤولية والتي مردها إلى الخطأ، وهذا سوف يكون له تأثير على مبدأ استخدام مصادر الطاقة النووية، وهذا معناه في بعض الحالات سحب هذا الجسم إلى مناطق عليا في المدار أو لمدارات أعلى بالأحرى. ويمكن أن ينصب هذا أيضاً، أو يلمس بشكل أو بآخر اتفاقية القمر والأجرام السماوية الأخرى، وأخال أن إعلاننا بهذا المفاد ينبغي أن يأخذ في الحسبان أيضاً مسائل تتعلق بالفضاء الخارجي

إن الوفد الفرنسي يظل، سيدي الرئيس، مقتنعا بأن لجنتنا ستعطي الدليل على ما لديها من خبرة بحيث تدلي بمساهمتها في هذا الشأن. وشكراً.

**الرئيس:** شكراً للسيد ممثل فرنسا على بيانه.

وليس هناك أي وفد آخر أيها السادة. معذرة، السيد ممثل بلجيكا.

**السيد م. ماينس (بلجيكا)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس. سيادة الرئيس أود أن أعلق بإيجاز على عملنا الخاص بأخلاقيات الفضاء والنهج المشترك بالنسبة للجنة ولما يدعى بالكوميست هناك بعض الصعوبات الإجرائية القائمة، وقبل أن ننتهي من دورتنا هذه ينبغي أن ندلل هذه الصعوبات حتى نمكن الأعضاء من الاشتراك بشكل موسع. وينبغي أن نضع أساساً للعمل وخطة للعمل وإلا فإننا لن نفي بالمهمة التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة.

وأطلب بعد إذنكم يا سيادة الرئيس من الأمانة، إن أمكن في نهاية حزيران/يونيو، توزيع الدعوات على الدول الأعضاء من أجل أن تحدد خبراء يشتركون في فريق الخبراء. هل يتسنى ذلك؟ لأنه إن تسنى فسوف يكون مجدياً، لأن هذا سوف يسهل الأمور تسهيلاً كبيراً. هذا هو الطلب الأول.

أما الطلب الثاني، فهو ينصب على أساس العمل، فمن الأهمية بمكان أن نؤكد على أنه في اجتماعنا غير الرسمي أمس اتضح وأنا هنا، وأقول هذا لمن لم يحضر أمس، اتضح أن الوثيقة التي قدمتها الكوميست، أو توصيات الكوميست ليس وثيقة ختامية ونهائية، وهذا ما قاله رئيس الكوميست. فهذه وثيقة تتطور وما زالت قيد البحث. وقد أكد رئيس الكوميست أنه انطلاقاً من الإسهامات التي قدمت والبيانات، فإنه يمكن أن نعدل النص بما يعبر عن أرائنا. وربما ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة ونحاول أن نبين كيفية أن نسهم في هذه الوثيقة حتى يكون هناك أساس طيب تنطلق فيه لجنتنا حيال هذا العمل.

ورغم التردد الذي حدث هنا من ناحية الإجراءات، في هذه اللجنة الفرعية، فإنني أود أن أتساءل، هل يمكن أن نعتبر العناصر الثلاثة الأساسية وهي الاشتراك والنص الأساسي وخطة العمل؟ هذه هي الأسس التي نركز عليها في اجتماعنا المقبل وشكراً.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل بلجيكا. أشكرك على حديثه على عمل الكوميست.

ورداً على ما قيل وعلى الفور، أرى إمكانية أن ترسل الأمانة الطلب للدول الأعضاء مرة أخرى. أي تقدم الطلب إلى الدول الأعضاء، وتطلب منهم

إذن، من الناحية العملية، اقترحت فرنسا ربما منذ سنتين، ولا أتذكر متى تحديداً، اقترحت القيام بدراسة عن الآثار الاقتصادية المتمخضة عن الحطام الفضائي. لا أظن أنه يتعين علينا الانتظار فدينا البيانات الفنية وأنا لست مهندسا ولكنني أرى أن لدينا ما يكفي أساساً لننطلق منه في مناقشاتنا. والجمهورية التشيكية والجمهورية اليونانية معا قد اقترحتا البدء في حوار عن مسألة الترتيبات التي ينبغي الموافقة عليها.

إذن، أطلب إلى زميلنا من فرنسا بعد إذنكم يا سيادة الرئيس في أن يتقدم باقتراح عملي محدد أكثر، كي يمكن أن نقترح على الجلسة العامة في حزيران/يونيو أسلوباً معيناً لبدء العمل على الفور، والأرجحاً هذا إلى أيد الأبدان، علينا أن نبدأ ونبدأ الآن. هذا هو تعليقي على طرح فرنسا.

أما بالنسبة للطرح الذي قدمه زميلنا من بلجيكا، فأنا سعيد به، لأننا نوافق على كل ما طرحه. وبإمكاني أن أعلن من خلالكم إلى زملائي الذين هم أعضاء في فريق الخبراء أن يعقدوا اجتماعاً اليوم وذلك لمواصلة المناقشة، لا ربه، ليس للمناقشة وإنما لنقول لتبادل الآراء بشأن ما استمعنا إليه أمس من جانب السيد رئيس الكوميسيت. وقد أشرت أنا في ملاحظات إلى ما يسمى بالشكل والمضمون، شكل توصيات الكوميسيت ومضمونها، بمعنى أن النص هذا ليس نصاً نهائياً، وأن المجال مفتوحاً للتحسين.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل اليونان على هذا البيان.

ليس هناك من يرغب في الحديث في القائمة، هل هناك من يعن له طلب الحديث سواء من الأعضاء أو المراقبين عن البند الخامس في هذه الأونة؟

لا. إذن، سوف نواصل دراسة البند الخامس "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء" وذلك عصر اليوم. وأخبر السادة الأعضاء بأنني أنوي أن أنهي دراسة البند الخامس وذلك في اجتماعنا عصر اليوم، ومن ثم فإن أي وفد ما زال يرغب في الحديث عن هذا البند، أرجوه أن يكتب اسمه في قائمة المتحدثين في أقرب وقت ممكن.

**الأمر المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض وكيفية استخدامه**

سوف نواصل، أيها السادة، دراستنا للبند السادس "الأمر المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض وكيفية استخدامه"، وليس هناك من يطلب الحديث بشأن هذا البند في مناقشاتنا صباح اليوم.

ومسألة تلوث الأرض من جراء الحطام، ومنع الحطام في الفضاء الخارجي. إن هذا سوف يغطي كل الوثائق الخاصة بالفضاء الخارجي.

وفدي على استعداد لدراسة وضع مبادئ بشأن الحطام في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار اتفاقية عالمية شاملة بشأن قانون الفضاء. وترى أن هذا هو النهج الإيجابي الوحيد.

**الرئيس:** أتوجه بالشكر إلى السيد ممثل الاتحاد الروسي على هذا الطرح الذي طرحه، والذي تناول فيه ما قالته فرنسا.

أما المتحدث التالي في القائمة فهو السيد ممثل اليونان. تقصّل.

**السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية):** لك الشكر يا سيادة الرئيس، وصباح الخير لكم جميعاً.

أود أن أتقدم ببعض الملاحظات المقتضية على سبيل الرد للاقتراح الذي طرحه السيد ممثل فرنسا عن الدراسة القانونية الخاصة بمسألة الحطام الفضائي والفضاء الخارجي.

سبق لنا أن وافقنا في هذه اللجنة على أن الحطام الفضائي أمر تنظمه المعاهدات. وفي مرحلة ما علينا أن ندرس مجموعة قواعد محددة، لأنه انطلاقاً بما يعرف بتقرير ريكس Rex Report وهو ملخص للمسائل الفنية الخاصة بالحطام الفضائي، ويتناول جوانب أخرى، وعلي أن أقول هذا بصراحة. فهناك مسألة العاملين ومشغلين نظم الأقمار الصناعية الذين يودون أن يستغلوا القمر الصناعي من أول لحظة إلى آخر لحظة في عمره لأسباب اقتصادية معروفة. ونعرف أن المدارات تستخدم استخداماً مفرطاً للمدار الثابت بالنسبة للأرض. إذن، فإن الفضاء الخارجي الذي يمكن أن يستخدم استخدامات متعددة، هذا الفضاء الخارجي يمكن أن يتحول إلى أرض يباب وأرض خراب.

لقد استمعنا إلى الاقتراح الفرنسي، على أية حال هذا ما دأبنا على القيام به منذ عشرين عاماً حتى الآن، فهناك مبدأ الاستشعار عن بعد وهناك مبدأ البث المباشر ومسألة استخدام الطاقة النووية وإلى آخره، على متن السفن. ومن ثم إن هذا مقدمة للقانون، إن صح التعبير، مقدمة لها وضع شبه قانوني وبها مبادئ شبه قانونية من أجل حماية بيئة الفضاء. واليونان في بيانها العام في المؤتمر الثالث، يونسيس 3، قد أكدت على أهمية الحفاظ على بيئة الفضاء وحمايتها من أي إفراط في الاستخدام قد لا يأخذ في الحسبان احتياجات الأجيال المقبلة.

**الرئيس:** شكرا للسيد ممثل اليونان. وأكرر ما قلته من قبل، أي أن ممثل اليونان سوف تعطي له الكلمة الآن لكي يتقدم بمعلومات ليس إلا، ولذا لا أفهم لماذا تبدي هذا التحفظ، إنني قلت هذا بوضوح. هذا بالنسبة لملاحظتك الأولى.

أما بالنسبة للملاحظة الثانية، فلدينا مسألة وضع الاتفاقية وبروتوكولها في جدول الأعمال. ونحن نرى أن هذا يتفق مع جدول الأعمال. الأمر واضح؟

اليونان.

**السيد ف. كاسابوغلو (اليونان)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لم أتابعك يا سيادة الرئيس، لم تتاح لي الفرصة لأن أتابعك فيما قلت، ذلك لأن القناة الرابعة مشكلة، القناة التي تبث النص باللغة الفرنسية يبدو أن بها مشكلة. أنا أتابعك عبر القناة الرابعة، على أية حال، أنا أوافق على ما قلتتموه رغم ذلك.

**الرئيس:** أسئال، الوفود التي تتحدث بالفرنسية، هل تواجه نفس المشكلة التي يواجهها السيد ممثل اليونان؟ نعم، نعم يبدو هذا.

إذن، كل ما بوسعي أن أفعله الآن هو أن أطلب إلى مهندس الصوت أن يساعدنا في حل هذه المشكلة.

نعلق الجلسة لفترة وجيزة.

عُقدت الجلسة الساعة 11/00

استؤنفت في الساعة 11/08

**الرئيس:** والآن سنقوم بالنظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن المصالح الدولية في المعدات المتنقلة، وللمشروع الأول للبروتوكول الملحق بها المتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية. وسأعطي الكلمة للأمانة كي تقول لكم ما هي مشكلة الكابينة الفرنسية.

**السيد ب. لالا (الأمانة)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): القناة الفرنسية ستذاع على القناة السابعة، أرجو من الوفود التي تتحدث الفرنسية أن يقبلوا بهذا الحل المؤقت. يمكنكم الاستمرار في الجلسة الصباحية على القناة الرابعة ولكن بعد الظهر سيتم نقل القناة الفرنسية على القناة السابعة. لا يستطيعون أن يحولوا القناة الآن.

**الرئيس:** إذن، هل نستطيع البدء في عملنا؟

ومن ثم أسئال، هل هناك وفد أو مراقب يطلب الحديث عن هذا البند السادس؟

لا. إذن، سوف نواصل دراسة هذا البند السادس عصر اليوم، إن شاء الله.

**النظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة ومشروع البروتوكول الملحق بها والمتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية**

أقترح أن نبدأ الآن دراسة البند الثامن "النظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، ومشروع البروتوكول الملحق بها والمتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية".

لدي عدد من المتحدثين في هذا البند وسأعطيهم الكلمة على الفور. ولكن قبل هذا، فهل لي أن أقترح عليكم اقتراحا؟ فانا أفضل أن نستمع إلى بيان استهلاكي يقدمه ممثل اليونان، معهد توحيد القانون الخاص، نستمع إلى بيانه ونعطي له فرصة لكي يحيطنا علما بالوضع الذي وصلت إليه المفاوضات في إطار المعهد. لأن هذا قد يفيدنا جميعا نحن الذين اشتركنا في الآلية التشاورية ويكون مفيدا أيضا بالنسبة للوفود الأخرى التي لم تشترك في هذه الآلية التفاوضية.

ومن ثم ما لم يكن لديكم أي اعتراض على ما أسلفت فإنني سوف أعطي الكلمة أولا للسيد المراقب من معهد اليونان.

اليونان.

**السيد ف. كاسابوغلو (اليونان)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): [مايكروفون، يقول المترجم الفوري]، ليس لدي اعتراض يا سيادة الرئيس على أن نبدأ بعرض ممثل المعهد. ولكنني أود أن أتقدم أنا نيابة عن اليونان ببيان يتعلق بمبدأ معين.

إن هذه العملية عملية تقديم معلومات ليس إلا، طرح معلومات ليس إلا. وهذا لا يعد بمثابة إسهام رسمي من أجل التوصل إلى نص مبدئي. بعبارة أخرى، نرى أن اللجنة الفرعية لاستخدام الفضاء الخارجي لا يمكن أن تسهم الآن في وضع هذا البروتوكول. إذن، انطلاقا من هذا نستطيع أن نقبل الأمر، ولكننا لسنا مشتركين على المدى الطويل في البروتوكول. إن هذا أمر يرجع إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سوف يتكفل بهذه المسألة. شكرا.

وبمجرد استكمال المشاريع الأولية لبروتوكولات سوف تقدم لرئيس اليونيدروا لكي يتم النظر فيها من قبل مجلس إدارة اليونيدروا لكي يتم نقلها للحكومات.

والبروتوكول الخاص [؟] بالخطوط الحديدية؟]، سوف يتم النظر فيه في روما.

بالنسبة للبروتوكول الخاص بالفضاء قد قدم في نهاية حزيران/يونيو الماضي لرئيس اليونيدروا بعد أن اجتمع الفريق العامل المعني بهذا الأمر في كاليفورنيا.

وفي اجتماعه الأخير في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن مجلس إدارة اليونيدروا قد صرح للأمانة لنقل هذا النص للحكومات عندما تتاح الفرصة لتحديث هذا البروتوكول مع التعديلات التي ستدخل على البروتوكول الخاص بالطائرات وذلك في سياق مؤتمر كيب تاون الذي عقد بعد شهرين. وكذلك فقد صرح مجلس الإدارة الهيئة المعنية بهذه المهمة بأن تأخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الآلية التشاورية التي أنشأها الكوبوس في حزيران/يونيو الماضي.

ثالثاً، إن مجلس الإدارة قد رأى أن العملية التفاوضية الحكومية الدولية يجب أن تتسع، ليس فقط لكي تشمل الدول الأعضاء في اليونيدروا ولكن الدول الأعضاء في الكوبوس ومكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة.

ولكي يتم الإعداد الجيد لعمل هذه اللجنة، فإن الفريق المعني بالفضاء الخارجي قد اجتمع في روما للنظر في اللمسات الأخيرة، وذلك للنظر في الاستنتاجات التي توصلت إليها المجموعة الاستشارية في اجتماعها. وقد عقد هذا الاجتماع في روما ورأسه البروفيسور كوبال رئيس اللجنة الفرعية القانونية [ورئيس مكتب شؤون الفضاء الخارجي].

ونص المشروع الأولي للبروتوكول قد استكملته لجنة التسيير في شباط/فبراير الماضي في روما وقد حضره موكل عن مكتب شؤون الفضاء الخارجي وسينقل ويحال للحكومات، وسيعقد اجتماع لممثلين حكوميين في اليونيدروا في أواخر هذا العام. وقد قامت لجنة التسيير بالنظر في كافة آراء الفريق التشاوري وسوف يتم النظر في ذلك من قبل فريق الخبراء الحكوميين الدوليين. وقد تم الاهتمام بالآلية التشاورية قد أقرت بمسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتطلبات التمويل وعند قيامها بهذه الوظائف.

وفي الختام، فأعتقد بأنه من الملائم لي أن أقول أنه سيسعدنا كثيراً لو أن اللجنة الفرعية القانونية يمكن أن توصي أو أن تصادق على هذه الاستنتاجات

إذن سأعطي الكلمة الآن للسيد ممثل اليونيدروا، السيد مارتين ستانفورد.

**السيد م. ستانفورد (اليونيدروا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس، أسعد الله صباحكم. يسعدني أن أتواجد هنا اليوم، ولم أتوقع بأن أدلي ببيان في الواقع الأمر، وبالتالي أرجو أن تعذروني لو كانت مداخلتي ليست واضحة.

المؤتمر الدبلوماسي الخاص بمعدات الطائرات والأجسام الفضائية، عقد في كيب تاون في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. والاتفاقية المنظور فيها هو أن يتم النظر في أمان المعدات المتنقلة أو كافة المعدات المنقولة ذات القيمة المرتفعة. إن البروتوكول كان مفتوحاً للتوقيع في 16 من تشرين الثاني/نوفمبر وقد مثلت الأمم المتحدة في المؤتمر الدبلوماسي وكان هناك قرارات صدرت عن المؤتمر الدبلوماسي ومن بينها قراراتين متصلتين بعمل هذه اللجنة.

أولاً، الاعتراف بالآلية التشاورية المخصصة وبدلاً من عبارة الملكية الفضائية لتحديد نطاق التطبيق بكلمة space assets الأصول الفضائية، وذلك أخذاً بعين الاعتبار المعاني المرتبطة بكلمة الملكية.

القرار الثاني الذي يهم الحاضرين هنا اليوم، هو أن المؤتمر الدبلوماسي قد قرر إدخال مادة جديدة تعالج العلاقة بين الاتفاقية وكل من البروتوكولات وهي تؤكد على سيادة كل من البروتوكولات بالنسبة للاتفاقية.

وتم التوقيع على هذه البروتوكولات .....، إن الإيكوا، منظمة الطيران المدني الدولي، قد حددت على أنها السلطة المعنية بالمعدات المنقولة وتم تحديدها على أنها السلطة .....، وهي تابعة لمجلس المنظمة، وسوف تعقد جلسة في الشهر القادم في مونتريال، وإلى أن يتم سريان مفعول البروتوكول أجد أن عدد من الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً بالنسبة للتصديق على الاتفاقية.

الاتفاقية كما يدرك الجميع، هي اتفاقية إطارية تضع القواعد الأساسية تغطي كافة المعدات المحددة والبروتوكولات تتناول كل فئة من فئات هذه المعدات.

وبنفس الأسلوب، كما صدر بروتوكول الطائرات، فهناك مشاريع للبروتوكولات الأخرى التي سوف يتم إعدادها بالنسبة للأصول الفضائية. وكل من هذه الأفرقة مكونة من ممثلين عن المصنعين والمشغلين وشركات التأمين على تلك المعدات ذات القيمة المرتفعة، وأيضاً ممثلين عن المنظمات الدولية.

والتكنولوجي قد شاركت في المناقشات وأسهمت في الاستنتاجات التي توصلت إليها. علاوة على ذلك ينبغي التركيز هنا بأن رسالة أمتان وتقديرا عميق قد تم الاتفاق عليها من قبل المشاركين في هذه الدورات ونقلت إلى حكومتي فرنسا وإيطاليا لاستضافتها لهذه الاجتماعات. إن مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي قد أيدت هذا النفع بالكامل من خلال إعداد وتسهيل هذه المشاورات ومن خلال إصدار وثائق مفيدة حول الاستنتاجات التي توصلت إليها. لذلك فإن مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي تستحق كامل التقدير لهذا العمل المتقاني.

والآن يا سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم ببعض التعقيبات حول بعض الجوانب الخاصة بالموضوع قيد البحث.

اسمحوا لي أن أقول، أولاً أن وفد الجمهورية التشيكية يرى ويشارك الرأي القاضي بأنه وفقاً لاتفاقية وبروتوكول الفضاء ككل يمكن أن يسهل من تطوير الأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي، وبالتالي يعود بالنفع على البلدان ذات المستويات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة. وهذا يتعلق أيضاً بأنشطة البلدان النامية والبلدان التي هي على مشارف الأنشطة الفضائية.

تعقيبي الثاني يتعلق بأكثر المشاكل التي حظيت بمناقشة حتى الآن، وهي العلاقة بين النظام الدولي الجديد المقترح بالهيئة القائمة لقانون الفضاء الدولي، كما وردت في معاهدات الفضاء التابعة للأمم المتحدة. وكما أعربت عن رأيها من قبل الجمهورية التشيكية في ردها الأولى على قائمة الأسئلة التي طرحتها الأمانة فإن الاتفاقية والبروتوكول إذا ما تم صياغتها وتطبيقها بشكل مدقق، فهي لن تنال ولن تمس المبادئ القائمة والمنصوص عليها في قانون الفضاء الدولي. وهذا الهدف، على الرغم من ذلك، يجب أن يتم تأمينه من خلال إدراج حكم للضمانات الملائمة في البروتوكول الفضائي من خلال التطبيق بحسن نوايا للاتفاقية والبروتوكول من قبل الدول الأطراف، وأيضاً من خلال الممارسة المحايدة لكافة الوظائف التي تضطلع بها السلطة الإشرافية والسجل وبشكل خاص، إن الاحترام الكامل للمبادئ المنصوص عليها في قانون الفضاء كما وردت في معاهدات الفضاء الدولية والتي أبرمت تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي أن يتم النص عليها صراحة في بروتوكول الفضاء وأن ترد في فقرات الديباجة لهذا الصك. على أية حال، فإن المشاكل التي يمكن أن تظهر فيما يتعلق بقانون الفضاء الدولي الحالي ليست محددة أو تتعلق فحسب بالاتفاقية والبروتوكول الفضاء، فهي معنية بأوضاع يمكن أن تحدث في مجالات أخرى للقانون الدولي كما أنها ظهرت في العلاقات الوثيقة بين معاهدات الفضاء القائمة والقوانين الوطنية التي تحكم الأنشطة الفضائية والتي تعتمد على الدول [يتعذر سماعها؟].

المقدمة من قبل الآليات التشاورية المعنية بهذا الموضوع. شكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكراً للسيد المراقب عن اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، وذلك لإنارتنا حول تطور المفاوضات الجارية حول هذا البند.

السادة المندوبون الموقرون، هناك عدد من المتحدثين الذين سجلوا أسمائهم للحديث حول هذا الموضوع، سأعطي الكلمة للمتحدث الأول السيد مندوب الجمهورية التشيكية.

**السيد ج. شتبيانك (الجمهورية التشيكية)**  
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. السيد الرئيس، في بداية مداخلتني حول البند الثامن من جدول الأعمال، اسمحوا لي أن أعرب عن كامل تأييدنا لجهودكم لكي نحقق النجاح كما حدث في الأعوام السابقة لهذه الدورة للجنة الفرعية القانونية، والتي نتعقد في الذكرى الأربعين لهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس، إن هذا البند المدرج أمامنا، دون شك، يكتسي أهمية خاصة وهو موضوع جديد، إذ يعكس التوجهات الأخيرة في تطوير قانون الفضاء في عصرنا وقد أدى إلى تعاون وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وخاصة اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وإن هذه المؤسسة المعروفة قد توجهت للأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بعرض وطلب للتعاون الوثيق مع اليونيدروا في صياغة مشروع الاتفاقية الخاصة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة، ومشروع البروتوكول الأولي المعني بالمسائل الخاصة بالأصول الفضائية.

وعلى أساس الولاية التي أعطيت للجنة الفرعية القانونية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن اللجنة الفرعية القانونية قد كرست اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع خلال السنة الماضية. وخاصة فقد تم ذلك من خلال آلية تشاورية خاصة ناقشت بمزيد من التفاصيل العديد من المسائل المتصلة بالمشاريع بالدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في اعتماد وتطبيق هذه الصكوك الجديدة كل على حدى.

وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نذكر بأن نسبة الحضور في كل من دورتي الآلية التشاورية، سواء في باريس أيلول/سبتمبر 2001 أو في روما في كانون الثاني/يناير 2002، كان مرتفعاً لأنه شكل أكثر من ثلثي العضوية الفعالية للجنة الفرعية والمنظمات الدولية المهمة. وإن الوفود التي تأتي من بلدان من كافة المجموعات الجغرافية والتي تمثل درجات مختلفة من التطور الاقتصادي والعلمي

السيد الرئيس، إن المسائل السابقة الذكر هي مجرد أمثلة قليلة أعرب حولها وفد الجمهورية التشيكية عن آرائه في ردودنا الأولية على الاستبيان، وخلال مناقشة الآلية التشاورية. وفي نفس الوقت فإن استنتاجات والمشاورات التي تمت حتى الآن كما وردت في الجزء الأخير من الوثيقة A/AC.105/C.2/L.233، تشير إلى عدد من الجوانب التي أوصي بها لكي يتم إجراء المزيد من المناقشات حولها. علاوة على ذلك، فمن خلال اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المتحركة وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية والتي خلقت أساساً مشتركاً لكافة البروتوكولات المحددة المرتبطة بهذا الصك قد تم الموافقة عليها في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في كيب تاون في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإن مشروع البروتوكول عن المسائل المحددة الخاصة بالأصول الفضائي كان مجرد وثيقة أولية. ويجب أن يكون الآن محل دراسة للاجتماعات الحكومية الدولية التي ستعدها اليونيدروا من أجل الانتهاء من مشروع هذا البروتوكول.

وإن وفد بلادي يقدر التعاون بين اليونيدروا والكوبوس واللجنة الفرعية القانونية وترحب بنية اليونيدروا في افتتاح اجتماع حكومي دولي لبروتوكول الفضاء لكافة الدول الأعضاء والمراقبين المهتمين في الكوبوس وكذلك ممثلي مكتب شؤون الفضاء الخارجي. ووفد بلادي مقتنعاً بأن الكوبوس من جانبها يجب أن تدلل على اهتمامها بمشروع اليونيدروا من خلال إبقائها على هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية إلى أن يتم الانتهاء التام لمشروع البروتوكول الخاص بالمسائل المرتبطة بالأصول الفضائية. شكراً.

**الرئيس:** شكراً للسيد الموقر مندوب الجمهورية التشيكية لبيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيد الموقر مندوب الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد س. ماتياس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. منذ اجتماعنا الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي شهدت أعمال اليونيدروا تطورات كبيرة فضلاً عن تطوير البروتوكول الخاص بالموجودات الفضائية. في الشتاء الأخير فإن المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد اتفاقية الأصول الفضائية<sup>1</sup>، اعتمد الاتفاقية التي تسمى اتفاقية كيب تاون وكذلك البروتوكول الخاص بالمركبات الفضائية. وسنستغل هذه الفرصة لكي نشكركم، سيدي الرئيس، على تقريركم الجيد بشأن هذا المؤتمر الذي أبرز التقدم المحرز في ذلك المؤتمر وكذلك الأعمال التي تنتظرنا فيما يتعلق ببروتوكول الموجودات الفضائية.

من وجهة نظرنا، فإن اتفاق معاهدات الفضاء التابعة للأمم المتحدة والصكوك الجديدة لن يتم المساس به من خلال استخدام لمفاهيم مختلفة للصكوك الجديدة. وبطبيعة الحال فإن هذه المفاهيم ستكتسب معاني مختلفة ولكنها معرفة في كل من هذه الصكوك لأغراض محددة. وإن استخدام تعبير الأصول الفضائي كما ورد في النص الحالي لمشروع بروتوكول الفضاء هي أكثر ملائمة عن تعبير الملكية الفضائية. فإن التعريف، والذي ظهر من خلال المداولات الأخيرة للفريق العامل للخبراء الذي انعقد في نهاية كانون الثاني/يناير 2002، هو تعريف مرض بالنسبة لوفد بلادي. وإن مشكلة الحقوق ذات الصلة يجب أن تخضع لمزيد من الدراسة.

السيد الرئيس، خلال مداولات الآلية التشاورية، فمن بين المسائل التي نوقشت بشكل موسع كانت طبيعة وإطار نظام التسجيل الدولي والسلطة الإشرافية والسجل وخاصة تحديد الهيئات أو الأشخاص الملائمين لممارسة هذه الوظائف. وعلينا أن نقدر أن نتائج الدورة الثانية للآلية التشاورية قد وافقت على نظام لتسجيل الضمانات الدولية على الأصول الفضائية ينبغي أن تحظى بثقة المستخدمين المحتملين. وتحقيقاً لهذا الغرض فإن السلطة الإشرافية يجب أن تكون منظمة حكومية دولية.

وترى الجمهورية التشيكية بأن هذه السلطة يجب أن تضطلع بها منظمة حكومية دولية ذات سمعة عظيمة. ويجب أن تضطلع بها الأمم المتحدة. ونظراً لدورها في مجال التعاون الدولي فإن الأمين العام للأمم المتحدة يجب أن يكون هو الذي يقوم بوظيفة السلطة الإشرافية وأدائه يجب أن يحال لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، استناداً إلى اختصاص خدمة التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية. وإذا كان للأمم المتحدة أن تضطلع بدور السلطة الإشرافية فإن المنظمة العالمية يجب أن تحظى بأكبر قدر من المميزات والحصانات، كما نصت على ذلك اتفاقية 1946 حول حصانات ومزايا الأمم المتحدة.

إن عمل الأمانة الناجم عن هذه الوظيفة سيتم تسهيله من خلال إنشاء فريق للخبراء تعيينه الدول الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول. كذلك فإن الكوبوس وهي الهيئة التنسيقية للتعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية يجب أن تتلقى تقارير دورية حول أداء هذه المهمة الإشرافية التي تضطلع بها الأمانة. وبطبيعة الحال فإن قبول هذه الوظيفة من قبل الأمم المتحدة سيخضع لاسترداد كامل لتكاليف تقديمها الدول الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول.

أما فيما يتعلق بدور المسجل، فقد تم النص على ذلك في بروتوكول الفضاء. وإن وفدنا يفضل هذه المهمة أن يضطلع بها كيان خاص.



وحقوقها بموجب معاهدات الفضاء الخارجي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي إطار اتفاقية يونيدروا والبروتوكول المقترح، ففي حالة عدم الوفاء بالالتزامات، أو الإعسار، فيمكن أن تنقل الأصول من دولة إلى أخرى أو من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، وعملية هذا النقل يمكن أن تحصل الآن، ولكن بروتوكول الموجودات قد يزيد من تواتر عمليات النقل هذه. فكيف يمكن لعملية النقل أن تؤثر على مسؤولية الدولة المطلقة؟ وكيف يمكن أن تؤثر على مسؤولية الدولة في الإشراف على بعض الأنشطة الفضائية المعينة؟ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن ندرس ما إذا كانت التزامات الدول وحقوقها المتصلة بإعادة الأجسام يمكن أن تتأثر.

وإضافة إلى ذلك فإن إجراءات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تنشئ حقوقاً ذات أولوية فيما يتصل بطيف التردد وكذلك مواقع المدار الثابت بالنسبة للأرض. ونود كذلك أن ننظر فيما إذا كانت عملية التحويل ستؤثر على حقوق الدول [؟ يتعذر سماعها؟] بموجب اتفاقية يونيدروا. ومن بين القضايا التي يجب أن ننظر فيها ما إذا كان يمكن تناول هذه النقاط من خلال ترتيبات بين الدول التي يمكن أن تنضم إلى بروتوكول يونيدروا أو من خلال الأسلوب الذي يرد بالبروتوكول نفسه أو هل يجب أن نتناولها حالة حالة؟

وفيما يتصل بالممارسات التنظيمية المحلية، فدينا إنشغالان يتعلقان تحديداً بالأصول الفضائية. ترخيص أي نقل لعمليات السوائل وأثار مراقبة نقلها. وإذا كنا ندعم الهدف اليقين فيما يتصل بالدائن والمدين وهو أمر أساسي بالنسبة لتوفير التمويل لمشاريع مشتركة فضائية من خلال أسواق رأس المال. إن هناك بعض عمليات الاستعراض التي ينبغي القيام بها للوائح المحلية. ففي حالة عملية النقل التي تنجم عن عدم الوفاء بالالتزامات على سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك إجراءات تنظيمية محلية يمكن أن نتناولها قبل أي عملية نقل نهائية.

وفي ذات الوقت، فإن وسائل زيادة المصادقية اللازمة .....، لأنه من شأن التوقعات، .....، فإن زيادة إمكانية التوقع يجب أن ننظر فيها لأن إمكانية التوقع ستزيد من احتمالات توفير الموارد.

أما المسألة الأخرى التي يجب أن نواجهها الآن في هذه اللجنة الفرعية، هي دور اللجنة الفرعية القانونية الذي يمكن أن تؤديه لتطوير بروتوكول الفضاء للموجودات الفضائية. ونحن نرى بأن اللجنة الفرعية القانونية وأعضائها لديهم الخبرة التي يمكن أن تفيد في تطوير البروتوكول. وإذا كان للجنة الفرعية ما يمكن أن تقدمه في هذا السياق فإن بروتوكول يونيدروا سيخضع للمفاوضات من طرف الدول الأعضاء. والدورة التفاوضية التي سيعقدها اليونيدروا في فصل الشتاء المقبل، ونأمل بأن تكون أعمال الآلية التشاورية ومناقشاتنا في إطار هذه اللجنة

كما نود أن نشيد بالأمانة على أعمالها، إلى جانب اليونيدروا وكذلك مع حكومات فرنسا وإيطاليا والوكالة الفضائية الأوروبية بشأن تنظيم اجتماعي عمل للآلية التشاورية الخاصة بشأن اتفاقية يونيدروا، وكذلك مشروع البروتوكول الخاص بالموجودات الفضائية. إن أعمال الآلية التشاورية كانت مفيدة بالنسبة إلينا ولاسيما في تحديد القضايا التي ينبغي أن ننظر فيها الدول الأعضاء في اليونيدروا وذلك من أجل التفاوض بشأن بروتوكول الموجودات الفضائية.

الولايات المتحدة شاركت في الاجتماعين ونحن مسرورون للتقرير الذي أحالت الآلية التشاورية على اللجنة الفرعية القانونية. إن الولايات المتحدة ملتزمة بأهداف هذا البروتوكول، ونحن ندرك جميعاً بأن الأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي قد زادت بشكل كبير وخاصة خلال السنوات الخمسة إلى عشرة الأخيرة. إن نمو وتطور قطاع الفضاء التجاري سيفيد جميع الدول في بعض المناطق، وكذلك بمختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. إن النظم الفضائية التجارية لديها القدرة على تخطيط وتصميم وإطلاق العمليات الفضائية وهذا سيأخذ سنوات كثيرة. وفي مجال الاتصالات، على سبيل المثال، فإن نظم السواتل أصبحت أعلى بكثير من غيرها من التكنولوجيات الأخرى. وإضافة إلى ذلك فإن عملية الخصخصة والسياسات التنافسية قد دفعت بعدد من الحكومات إلى تمويل الأنشطة الفضائية. علاوة على ذلك، فعبر التاريخ قد تحد العوامل الاقتصادية من مصادر التمويل، وآليات التمويل المتاحة للأنشطة الفضائية والتي هي حيوية بالنسبة لهذا القطاع قد أصبحت تطرح تحديات أكثر.

والآن ما نزال نعتقد بأن مشروع البروتوكول بشأن الموجودات الفضائية من خلال تركيزه على الأصول وكذلك على تمويل المستحقات، لديه طاقات كبيرة لتعزيز توفير التمويل التجاري للأنشطة الفضائية. ومن خلال تيسير مزيد من التمويل التجاري للسواتل وغيرها من المعدات المتقلة، فإن هذا البروتوكول سيزيد، في نهاية المطاف، من الخدمات المقدمة في مجال الفضاء للدول في جميع المناطق وذلك بمختلف مستوياتها التنموية.

ونود أن نعرب عن نظرنا بشأن القضايا التي نرى أنه يتعين علينا أن نتناولها لكي ننشئ نظاماً فعالاً بموجب البروتوكول. فيمكن أن تصنف كقضايا تنشأ في سياق المعاهدات القائمة، أي معاهدات الفضاء الخارجي ومعاهدات الاتصالات الدولية فضلاً عن القضايا المتصلة بالممارسات التنظيمية المحلية.

وفيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالمعاهدات، فإننا نرى أنه يجب علينا أن ننظر بمزيد من الاهتمام في عواقب عمليات النقل في إطار البروتوكول وكذلك اتفاقية يونيدروا وكذلك التزامات الدول

على الدول في مجال القانون الدولي العام. وكما أنهما موجهان نحو إنشاء مبادئ خاصة والتزامات خاصة. ولن نعذر أبدا إذا لم نجد هناك توافقا بين الالتزامات التي سنتشأ وكذلك الالتزامات التي اتخذتها الدول على عاتقها لدى انضمامها إلى المعاهدات منذ عام 1967. يمكن القيام بذلك أيضا عن طريق التصديق أو بالاستناد على السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية.

ونعرف بأن قانون الفضاء قانون حديث نسبيا ولكنه يشبه قانون البحار وبالرغم من أن هناك أوجه تشابه فهناك أوجه اختلاف. أولها هو أن بين قانون البحار وقانون الفضاء، نرى مثلا في قانون البحار بأن مشكلة العلم طرحت ولقد اتخذت مبادئ في هذا الصدد وهذا سينطبق بطبيعة الحال مستقبلا على قانون الفضاء بالرغم من أننا سنعتبر عن ذلك باستعمال تعابير مختلفة تماما.

وكما ندرك أيضا فإن عدد التصديقات قليل جدا بالنسبة لمعاهدات الفضاء الخارجي فلذلك ينبغي التأكيد في هذا المجال على دور القانون العرفي وضرورة الاحتفاظ ببعض المبادئ المنبثقة عن قانون الفضاء.

إن رأينا يتمثل في أن ما نحتاج إليه ليس هو حكم في ديباجة البروتوكول ولكن أيضا أحكام في المواد نفسها، وهذا المبدأ ينبغي أن ينص على فكرة أحكام القانون الدولي الخاص، تتماشى مع مبادئ قانون الفضاء المنصوص عليها في معاهدة قانون الفضاء ولاسيما فيما يخص معاهدة 1967 واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، وكذلك أحكام القانون العرفي.

لا يمكن أن نقول بأنه لن تكون هناك تناقضات فيما بين البروتوكول الخاص من جهة وقانون الفضاء العام من جهة أخرى. فلن يكون طبعاً من المناسب أن نقول الآن ونستبق بالقول بأن سيكون هناك تناقضات. من الحقيقي أيضا بأنه لا ينبغي أن نغلق الباب أمام الابتكار لأن الابتكار هو أساس وضع القوانين، يتعين علينا أن نترك المجال مفتوحاً لإمكانية التحديث والإبداع في مجال القانون، فإذا بذلت جهود كبيرة في هذا المجال فيجب أن نقوضها لأنها حيوية بالنسبة للدول وكذلك بالنسبة للبشرية جمعاء.

هذا واقع وهذه حقيقة ولكن، بالنسبة لأحكام القانون الدولي الخاص وكي تتفد يجب أن يتم ذلك عن طريق القانون الدولي العام وليس هناك أي وسيلة أخرى، على الأقل في رأيي، لتنفيذ أحكام القانون الدولي الخاص، فالضمانات التي نسعى إلى تحقيقها بالنسبة لكبار المستثمرين وكذلك بالنسبة للدول في مجال الفضاء.

الفرعية، ونتمنى طبعاً أن تفيدينا في إيجاد المواقف اللازمة والتي تحصل عليها توافقاً فيما بين جميع الدول الأعضاء. إننا نؤيد أعمال اللجنة وكذلك أعمال اليونيدروا، وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكراً للممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانكم بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

أما المتحدث التالي على قائمتي فهو سفير كولومبيا، وأعطيه الكلمة.

**السيد هـ. سامبير (كولومبيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. إن ما قيل في الجمعية العامة وكذلك اللجنة الفرعية القانونية نفسها فقد علمنا بأن آلية تشاورية قد أنشأت لتيسير المناقشات بهذه المسألة. وكذلك لتيسير إمكانية الموافقة عليه في حدود فائدته أو خدمته للنتائج التي سنتوصل إليها وكذلك أهميته بالنسبة للأعمال التي سنقوم بها.

لقد كانت لي فرصة حضور هذا الاجتماع في السنة الماضية في باريس ثم في روما، أي اجتماعين تحت الرئاسة الحكيمة لليونيدروا وكذلك تحت رعايته. ولذلك فيمكن أن أقول، أولاً، إن هناك أهمية يكتسبها هذا الموضوع وهو يتصل بوضوح بأعمالنا وكذلك بالاختصاصات القضائية ويرتبط بسرعة وتيرة الاتجاهات الجديدة في القانون الخاص وكذلك الاتجاهات القائمة في مجال القانون الفضاء والتي انعكست في يونيسبيس 3 الذي عقد في فيينا. إضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على أهمية الجهود التي يبذلها اليونيدروا.

سيدي الرئيس، إن لدي انطباع بأنه لحد الآن لم تكن هناك أي وسيلة لمساعدة هذه اللجنة على اتخاذ موقف بشأن القضايا الرئيسية للبروتوكول، والتي تتصل بالعلاقة بين القانون الدولي من جهة وكذلك القانون الدولي الخاص من جهة أخرى، ولاسيما قانون الفضاء. إحدى المسائل هي التقرير والتناغم بين قوانين الدول، وقد تم تقدم كبير في هذا المجال، هذه مسألة.

أما المسألة المختلفة تماماً فهي العلاقة بين القانون العام في مجال الفضاء وكذلك القانون الخاص.

أولاً، الحالة الأولى، هي أن هناك تغييرات كبيرة وكذلك تقدم كبير أحرز، وهذا ربما يعود إلى وتيرة التغييرات في القانون الخاص. في حين أنه فيما يتعلق بالجانب الثاني فإننا نرى بأن تدرك هذه اللجنة الفرعية تماماً نطاق ومدى [بتعذر سماعها؟]. إن اتفاقية اليونيدروا والبروتوكول الخاص بها من خلال طبيعتهما كصكين دوليين يمكن أن يفرضاً التزامات

عن أنشطة الفضاء الخارجي. إن الأجسام الفضائية تتحرك في الفضاء، والفضاء الخارجي تنظمه بلاد القانون الدولي العام. وهذه الأجسام تخضع للقانون الدولي بالرغم من أنه يمكن أن تطلق من طرف مؤسسة خاصة، وتحمل الدول المسؤولية عن ذلك كما نعرف. أما فيما يتصل بخصائص ونطاق الهيئة الإشرافية فإننا نرى بأنه، وإن كان المسجل قد يكون هيئة خاصة، إلا أن الهيئة الإشرافية يجب أن تكون من صلاحيات هيئات أو مؤسسات الأمم المتحدة.

من المنطق، سيدي الرئيس، أن تعكس الأنشطة الفضائية في وضع قانون جديد عوضاً عن الاعتماد على قوانين قديمة. ونحن نرى بأن هذه إمكانية جديدة ولكن هناك مسألة الاختصاصات القضائية وكذلك حقوق الدول ومسؤوليتها، فيما يتصل بالعلاقة بين الدول والمشاريع الحكومية الدولية التي تقود بها عدة هيئة وتوجيهات. وما سيفضي بنا إلى الإشادة بالمبادرة الحميدة التي اتخذها اليونيدروا، حيث أظهر الممثلون ما يتصفون به من حكمة، وهذا ما أدى بنا إلى القيام بهذه الملاحظات الأولية رغبة منا في أن تساعد هذه الهيئة في القيام بدورها. شكرًا.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل كولومبيا على بيانه بالنسبة للبند الثامن.

المتحدث التالي في القائمة هو السيد ممثل المملكة المتحدة.

**السيد لوشير (المملكة المتحدة) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** بك الشكر يا سيادة الرئيس. يطيب للمملكة المتحدة أن تعرب عن شكرها لممثلي إيطاليا وفرنسا وذلك على تنظيم المشاورات بشأن بروتوكول الأصول الفضائي. كما أننا ننثني على إدارة شؤون الفضاء الخارجي ومعهد اليونيدروا والفريق العامل التابع لليونيدروا وذلك على الوثيقة والعمل الذي قاموا به. ونشكركم أيضاً أنتم يا سيادة الرئيس على اشتراككم في هذا العمل.

وتفهم المملكة المتحدة بأن المشاورات ما بين الدورات بشأن تناغم البروتوكولات بالأسس الفضائية والقانون الدولي العام، قد خلص إلى أنه من السابق لأوانه المسألة هذه حتى يتم دراسة النص الختامي. ولكن رأينا المبدئية هي أنه ليس هناك تصارع بين هذا وبين القانون الفضائي الدولي ربما يكون هناك حاجة تمس للتفاعل مع اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ليس إلا.

وترى المملكة المتحدة أن أحكام الاتفاقية ومشروع البروتوكول الفضائي بشأن سبل الاتفاق هي بمثابة صعوبات عملية أمام الدول الأعضاء. والاتفاقية ومشروع البروتوكول تنص على نقل مباشر للأصول الفضائية في بعض الظروف. إن هذا تفاعل جديد ووردت الإشارة إلى المشاورات غير

هناك تشابه آخر أو عملية موازية أخرى في مجال قانون البحار، طبعاً قلت بأن هناك أوجه اختلاف كبيرة بين قانون البحار وقانون الفضاء ولكن هناك أيضاً أوجه تشابه كبيرة ولاسيما فيما يتصل بالضمانات التي يجب أن يقدمها المستثمرون والشركات الدولية عبر الوطنية الكبيرة. وهنا نجد أوجه اختلاف مع أنشطة الفضاء الخارجي، من الواضح بالنسبة لأعضاء هذه اللجنة فالدول بعيدة كل البعد في أن تشارك كلها في منافسة بشأن هذا المجال، ولكن يتعين عليها أن تقدم ضمانات بخصوص المخاطر المحتملة والتي ينطوي عليها هذا النشاط.

أعتقد بأن نقول في الديباجة بأن الدول المتعاقدة ينبغي أن تراعي المبادئ وكذلك الأحكام المنصوص عليها في معاهدات الفضاء الخارجي التي ترعاها الأمم المتحدة ليس كافياً. إن المسألة لا تتعلق فقط بالإعراب عن إدراكنا ولكن يجب أن نتخذ خطوة إلى الأمام، وأن نصرح بدعمنا للمبادئ الأساسية المتصلة بقانون الفضاء مرة أخرى.

فإذا كانت هناك اقتراحات جديدة أو بدائل يجب أن نناقشها، إننا لا نقفل الباب أما هذه المناقشات، مناقشة البدائل، ولكن إن المسألة ترتبط أساساً بمراعاة الأحكام التي وضعناها، إننا لن نغلق الباب أمام مناقشة أحكام ومبادئ جديدة إذا ما حصل توافق بشأنها أو اعتراف من طرف المجتمع الدولي.

إضافة إلى ذلك، نرى أنه في منطوق النص وبالنظر إلى المناقشات التي عقدها فقهاء القانون في عدة محافل، وكذلك بالنظر إلى أجزاء المنطوق من المعاهدات الأخرى، فقد .....، طبعاً لدينا الآن عدة معاهدات وبروتوكولات والبروتوكول يمكن أن يكون في بعض الأحيان أكثر إلزاماً من المعاهدات، فقد .....، ربما يمكن أن نتحدث بنفس الشيء عن البروتوكول ونقول بأن تسميته بروتوكول لا يقلل من أهميته القانونية. وحيث إن هناك سيارات فكرية ترى بأن الديباجة ليست إلا عرضاً للفلسفة العامة التي تقوم عليها المعاهدة، فيجب أن نتأكد بأن نرى أحكاماً في نص المعاهدة حيث نعرب فيه على أهمية المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام في مجال الفضاء، إلا ما لم تكن هناك مبادئ أخرى تحل محلها.

لكن هناك طبعاً نهج براغماتي أو واقعي فيما يتصل بمسألة البروتوكول، وهو صك من صكوك إحدى مؤسسات الأمم المتحدة. وأفكر هنا في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وأعتقد بأن هذا الجانب لم يتم توضيحه بشكل جيد.

أما فيما يتصل بالبروتوكول، فإننا لسنا مرتاحين كثيراً للتوضيحات التي قدمت لنا. إن عبارة الموجودات الفضائية أفضل من عبارة الأصول الفضائية، مثلاً. فتفسير حق استخدام الساتل ومسألة أخرى أهم [يتعذر سماعها؟]، وهي الموارد الناشئة

ولدي تعليق آخر وهو الاشتراك في الاجتماعين الخاصين بألية التشاور، وهذا الاشتراك لم يكن واسع النطاق كما كان الأمل من قبل أو في البداية. فالأفكار التي طرحتها الدول الـ 26 التي حضرت الاجتماع الأول في باريس والدول الـ 27 التي حضرت في الاجتماع الثاني في روما، ليست بمثابة تعبير عن الرأي السائد في اللجنة الفرعية القانونية.

إذن، بعد الإشارة إلى هذه المسألة الإدارية إن صح التعبير، فإنه يطيب لي أن أعلق على ما طرح قبل أن أتناول الكلمة. فقد أسعدني أن لاحظ أن الدول التي سبقتمني الحديث قد تفهمت الخطر الكبير الذي قد يحدث بالنظم الوطنية من جراء هذا النص المبدئي الخاص بالبروتوكول، بروتوكول الأصول الفضائي. هذه مشكلة يمكن أن تظهر على أية حال على الصعيد الوطني.

بداية يمكن أن يكون هناك مثل ما، فقد توقع دولة على بروتوكول أو تنضم إليه أو تصادق عليه دون أن تصادق على المعاهدات أو توقع عليها. وأنا أشير هنا إلى المعاهدات الخمس، فهناك دول لم تشترك على الإطلاق في هذه المعاهدات ولكنها يمكن أن تكون طرفاً في البروتوكول. ولهذه السبب، فإنه في أحكام منطوق البروتوكول ينبغي أن تورد إشارات واضحة إلى كل هذا ولا يقتصر الأمر على المعاهدات لأنه يمكن لدولة أن تصادق على البروتوكول دون أن تكون ملتزمة بالمعاهدات الخمس الخاصة بالفضاء. إذن، المشكلة مشكلة عملية، إن صح التعبير، أي كأن الأمر، يرجع الأمر للدول لكي تنظم أنشطة القطاع الخاص وهذا التزام دولي من الدول الأعضاء، كما ورد في المعاهدة كما ورد في الفقرة 2 من المادة الثالثة من اتفاقية 1967. هذه هي المشكلة الأولى وهي مشكلة تعايش، إن صح التعبير، تعايش بين البروتوكول والمعاهدات الخمس.

إضافة إلى هذا، لدي شكوك كبيرة بالنسبة لعبارة تتعلق بأصول فضائية وما يرتبط بها من حقوق، بالإنكليزية space assets associated rights، ينبغي أن يكون هناك إشارة واضحة لأي احتمال للعبث بالنظم القانونية المسؤولية على أية حال أساساً هي مسؤولية دولة الإطلاق، ويمكن بطبيعة الحال أن يتم استغلال قانون الفضاء بشكل أو بآخر، ويمكن استخدام ما يسمى بإعلان الموائمة بما يتخطى القانون الوطني بصفة خاصة، ولاسيما في دولة قد تكون أصدرت تصريحاً بعملية إطلاق ما بعملية فضائية. ويتم ذلك على أية حال من خلال اختيار فيما بين القوانين المنطبقة.

علينا إذن، أن نؤكد على هذه المسألة الواضحة. أولاً، هيئات القطاع الخاص ليس من حقها نقل الملكيات، ملكيات الدولة، ليس لها الحق بأي مشغل نظام سائل أن يغير الوضع المداري أو تتردد معين، ذلك لأن هذا الطرف [يتعذر سماعها؟] هو

الرسمية في هذه الدورات. وهذا يستهل إيراده من أجل تقديم توصية لتعديل البروتوكول وذلك لحماية الأطراف بالنسبة لأي مسؤولية قد تقع على عاتقهم في إطار اتفاقية معاهدة الفضاء أو اتفاقية المسؤولية. وفي الظروف التي يكون فيها الانتقال من الولاية القضائية للمدين مختلفة عن الولاية القضائية للدائن.

والمملكة المتحدة ترى أنه ينبغي التفكير في التعبير الذي يوضح البروتوكول ويوضح بأن الدائن لا يمكن أن يستحوذ على الأصول الفضائية دون أن يكون موافقة من السلطات ذات اختصاص.

خلاصة القول، أقول بأن المملكة المتحدة تتطلع إلى تطوير النص أكثر من ذلك، نص مشروع البروتوكول، وذلك في لجنة الخبراء الحكوميين لليونيديروا. وإنما نرى أن هذا هو المحفل المناسب لتطوير القانون الدولي الخاص. ومع هذا فإن أمانة اليونيديروا ينبغي أن يطلب إليها أن تخبرنا في هذه اللجنة بما يحدث من تطورات في هذا الصدد. ولكم جزيل الشكر.

**الرئيس:** شكراً للسيد ممثل المملكة المتحدة على بيانه بشأن البند الثامن.

المتحدث التالي هو السيد ممثل اليونان.

**السيد ف. كاسابو غلو (اليونان)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس. كرد فعل مبدئي، أود أن أبدي ما يلي من ملاحظات على مشروع البروتوكول الخاص بالملكيات الفضائية، أو الأصول الفضائية إن راق لكم.

أولاً، نيابة عن اليونان أود أن أتوجه بالشكر إلى كل من فرنسا وإيطاليا على دعمهما للتشاور واستضافتهما للتشاور ولدراسة المشروع. ونشكر اللجنة الأوروبية للفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء وذلك على دعمهم وإسهامهم. وأشكر مكتب شؤون الفضاء الخارجي أيضاً.

وعلي القول، إن الوثيقة 233 التي وزعت علينا تعبر عما فهمته الأمانة بالتوصيات لم يتم الانتهاء منها بصفة نهائية، كما حدث في باريس على سبيل المثال. فليس بها، هذه الوثيقة على سبيل المثال، الاعتراض الأساسي الذي قدمته اليونان بالنسبة لإضفاء الطابع الخاص على كذا وكذا.

هذا التقرير الذي قدمته الأمانة هو مجرد تقرير الأمانة عما فهمته في اجتماع روما وباريس، وهذه ليست الخلاصات التي خلصت إليها الوفود. وإلا لكان علينا في هذه الدورة من دورات اللجنة أن نناقش L.233، هذا كلام على سبيل التسهيل ليس إلا.

التي تحظى بالاعتراف الدولي. وهناك، على سبيل المثال، تسجيل السفن [؟يتعذر سماعها؟] بالغرفة التجارية الدولية في باريس التي يمكن أن يناط بهذه المهمة. لا ينبغي أن نخلط بين هذا وبين أمور أخرى، ومن ثم فإننا نعتزض اعتراضاً تاماً على أن تقوم هيئة من هيئات الجمعيات العامة في الكوبوس أو غيرها في الأضطلاع بمهمة دولية كهذه. هذا يدخل من باب رد فعل مبدئي على هذا البروتوكول، ونحن مفتوحون الذهن كما قلنا ومستعدين وعلى استعداد للتعاون.

وثمة أمر هام، إذ أنني أطلب إليكم أن تأخذوا في الحسبان أن أنشطة الفضاء قد يكون بها أوجه تشابه ولكن لا يمكن أن نطبق هذا على النقل الجوي أو البحري أو نقل السكك الحديدية. وأشكركم، وأشكر الزملاء على حسن الانتباه.

**الرئيس:** شكرًا للسيد ممثل اليونان على بيانه من باب الرد الفعل المبدئي على الوثيقة المقدمة. أود فقط أن أسترعي انتباهكم إلى الوثيقة L.233، إن هذه الوثيقة لم يتم عليها موافقة حتى الآن كاملة، وهو مجرد تقرير للأمانة وهذا ما ورد في الصفحة الأولى من هذه الوثيقة على أية حال. وأريد أن أسترعي انتباهكم إلى أن الجزء الأول من هذه الوثيقة الذي يتناول الاجتماع الذي عقد في فرنسا والذي تم عرضه على الهيئة التفاوضية في روما، وبطبيعة الحال لم ندرس .....، ليس لأنه كان ضيق في الوقت ولكن الجزء الأخير من الفقرة الخامسة للمشاورات والخلاصات، هذا الجزء قد طرح على بساط البحث في نهاية الدورة التي عقدت في روما وتمت دراسته فقط .....، على أية حال، الفرصة ما زالت متاحة لأي مشترك في هذه المشاورات لكي يتقدم بأي تعليقات. وبالإمكان بطبيعة الحال أن يطلب تعديل النص الذي أعد لهذا الغرض. بطبيعة الحال إذا كانت هناك آراء فإنه يمكن تقديم هذه الآراء وعرضها الآن. الكلمة الآن للسيد ممثل إيطاليا.

**السيد ماركيزو (إيطاليا)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): يود وفد إيطاليا أن يتقدم بالبيان التالي بشأن البند الثامن من جدول الأعمال. وفد إيطاليا يؤيد ما تقوم به اليونيدرو بشأن اعتماد بروتوكول الفضاء عن الضمانات الدولية الخاصة بالممتلكات الفضائية والمواد الفضائية وذلك استناداً إلى بروتوكول الملاحاة الفضائية، فهذا في واقع الأمر اتفاقية دولية والهدف منها هو تناول الجوانب المحددة الخاصة بإضفاء الطابع التجاري للفضاء كالتحويل الخاص للأنشطة الفضائية.

وفد إيطاليا يرى أن هذه الضمانات الدولية سوف تمكن من زيادة إمكانيات التمويل بالنسبة للصناعات التي تشترك في هذه الأمور وذلك في توفير القروض التي يضمنها الممولون.

الذي يستفيد أو يشغل هذا التردد، ليس من حقه أن يستغل هذه الممتلكات فليس تصريح موجة أو تردد ما وإلى آخره هو بمثابة مصوغ لنقل هذه [؟يتعذر سماعها؟]. ومن ثم فإن الحاجة تنص بشكل شديد إلى التعارف وإلى القيام بمناقشات ودراسات معمقة مع مجموعات الدراسة في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وأنا أرى أنه ليس هناك شك على الإطلاق في هذه المسألة فالمسائل الخاصة بمواقع المدارية في المدار الثابت أو غيره من المدارات، هذه المسائل لا يرجع أمرها وإدارتها إلى الدول في حد ذاتها، فالمسألة هنا تتركز على الاستخدام ومن ثم فإن الأمر خاضع لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

والهدف كل يوم .....، التنبؤات والتوقعات الاقتصادية نيابة عن الحكومات ونحن نحاول أن نتناول هذا المصدر أو هذا المجال ونحدد مسألة [؟يتعذر سماعها؟]. وينبغي أن يتم الإصغاء على الصعيد الوطني من جراء أمور هي ينبغي التعاون معها على الصعيد الدولي كالمدار أو شيء من هذا القبيل.

ومنذ ثلاثة أسابيع في مونترني، أشار الرئيس شيرك إلى الممتلكات الدولية العامة، وقد أحسن هذه الإشارة في واقع الأمر، لأن هناك الكثير من الدول التي تتاجر في هذه الممتلكات العامة التي هي ملك البشرية كلها.

ومن ثم فإننا نعتزض على مسألة إصدار التصريح ومسألة نقل للملكية وعلى حقوق وإلى آخره، حقوق الاستغلال. إذن، ينبغي أن نتوخى غاية الحذر والدقة في هذا المضمار.

أختم حديثي إذن، يا سيادة الرئيس، وأرى أنه ينبغي أن نتقدم بمقدمة هنا بشأن السجل. ونحن ضد فكرة السجل. لا تحتفظ لجنة الكوبوس أو مكتب شؤون الفضاء الخارجي أو غيره في السجل، قلنا هذا من قبل في مناسبات عدة. فلا يمكن أن نقيس هيئات الأمم المتحدة كهيئة [؟يتعذر سماعها؟] دولية أو غيرها والتي قبلت أن تكون بمثابة الهيئة الإشرافية. إذن، لا نستطيع أن نصف هيئة كهذه بهيئة كالكوبوس أو كاللجنة الفرعية المعنية بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فالكوبوس هي هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة. ومن ثم فإنها هيئة سياسية ليس إلا. لا علاقة لها بالأنشطة العملية الفنية. فالمهام الدولية في هذه الحالة ينبغي أن تناط بالاتحاد الدولي للاتصالات واللاسلكية الـ ITU، الذي له [؟يتعذر سماعها؟] طويل وخبرة طويلة قد تعدت الآن 150 عاماً تقريباً. منذ 1906 كان هناك أول مؤتمر للتغراف والإذاعة في 1906.

ثم مسألة السجل هنا أو مسألة الاحتفاظ بالسجل، فهذه المسألة، هناك بعض الهيئات الخاصة

السجل. أي أن البروتوكول يخول هيئة إشرافية ولكن ما زالت هناك مشكلة تحديد الهيئات التي هي هيئات حكومية دولية يمكن أن نغدق عليها هذه المسؤولية، أي مسؤولية السجل الفضائي. وإنما نرى أن الشريك المناسب، ربما هو الأمم المتحدة، ولذا فإننا نرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بالدور الإشرافي.

وفد إيطاليا يود أن يتوجه بالشكر إلى رئيس اللجنة الفرعية الدكتور كوبال، على عمله في هذا المضمار وكذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ولاسيما الوثيقة 233. فهذه الوثيقة تعبر بشكل واضح عن كل نتائج الآليات التشاورية.

ونود أن نؤكد أيضا، يا سيادة الرئيس، على أن الخلاصات الواردة في الصفحة 10، 295/49 قد نوقشت في روما وقد تم التوصل لتوافق في الآراء بشأنها، ولكن هذا ليس معناه أن اللجنة الفرعية لا تدعم هذه الخلاصات ولكن الآلية على أية حال قد وافقت على هذه الخلاصات بتوافق في الآراء. ولذا فإن علي أن أؤكد بأن الإشارات إلى الآراء الفردية التي تم الإعراب عنها في اجتماع الآلية التشاورية هذه قد تم الإعراب عنها في هذه الفقرات، أي الفقرات 73 إلى 95. وأظن أن كل الوفود التي لها رأي معاكس قد تم الإعراب عن رأيها في هذه الفقرات، وقد انعكست للأمانة.

أود أن أشكرك وأتمنى أن تقبل اللجنة الفرعية بدعوة مشاركة الدول الأعضاء فيها والمنظمات الحكومية الدولية في المداولات التي ستبدأ في نهاية هذا العام. وأن تتطلع اللجنة الفرعية القانونية متابعة لما يتم من مداولات في إطار اليونيدروا. شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الموقر مندوب إيطاليا على البيان الذي تقدمتم به.

والمتمحدث التالي هو السيد الموقر مندوب بلجيكا.

السيد ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي الرئيس. إن المسألة المطروحة على اللجنة الفرعية القانونية من حيث اتفاقية اليونيدروا فهو موضوع يهم بلادي بصفتنا عضو في اللجنة الفرعية القانونية وفي اليونيدروا. ونود أن نشكر كل الآراء التي تم الإعراب عنها.

ونود أن نشكر حكومة فرنسا وإيطاليا لاستضافتها لهذه الاجتماعات وكذلك نتوجه بالشكر لمكتب شؤون الفضاء الخارجي ونحن نشعر بارتياح كامل إزاء الاستنتاجات التي اطلعت عليها والتي وردت في الوثيقة 233.

إن الاتفاقية، يا سيادة الرئيس، عن المعدات المتحركة والبروتوكول قد تم اعتماده في اجتماع كيب تاون كما أوضح ممثل اليونيدروا. والهدف من هذه الاتفاقية هو وضع نظام دولي قانوني، وذلك من أجل وضع القوانين الخاصة بتقديم الرعاية والدعم بالنسبة للمعدات الهامة، وهذه مسألة ينبغي أن يتم القيام بها.

والاتفاقية والبروتوكول، وفقا لما عقب في إيطاليا، يضطلعوا بدور هام في وضع مواد هامة بالنسبة للضمانات والإصلاح القوانين [؟يتعذر سماعها؟] في إصلاح السجل دخول المجالات المرتبطة بعضها ببعض. ولذا فإن علينا أن نكيف القانون المربوط ببعض المسائل التي قد تؤدي إلى نوع من الخلافات والمشاكل بالنسبة للسلامة وغيرها من المجالات.

والاتفاقية قد درسها الفريق العامل وتتضمن عملية ممولين ومشغلي الأقمار الصناعية وممولين آخرين في هذه...، وذلك الخبراء القانونيين الذين هم معروفون للجنة الفرعية وللجنة القانونية. وينبغي أن يواصلوا جهودهم في أنشطة الفضاء وربما [؟يتعذر سماعها؟] الحقوق [؟يتعذر سماعها؟] ينبغي [؟يتعذر سماعها؟] على المستوى الدولي وذلك بنهاية عام [؟يتعذر سماعها؟] في اليونيدروا.

فمن بين الجوانب الهامة التي برزت إبان اجتماع التشاور هو التوازن بين نظام [؟يتعذر سماعها؟] للاتفاقية وبروتوكولات اليونيدروا من ناحية والقانون الدولي الخاص بالفضاء من ناحية أخرى. فمهمة اليونيدروا ينبغي أن ينظر إليها في إطار التوافق مع القوانين القائمة بالفعل ولاسيما التي تم تدوينها في المعاهدات تحت إشراف الأمم المتحدة. وهي مسألة تهم بصفة خاصة وفد إيطاليا ألا وهي قانون الخاص بالمعدات الثانوية. وتوافقا للنظام الخاص بهذا القانون الثانوي هناك مسائل تتعلق بالملكات الفضائية، إذ أن بعض الأنشطة هذه يتم تمويلها من القطاع العام أو الأموال العامة. وينبغي السماح للقطاع الخاص باستخدام الضمانات الدولية. وهذا ما تم التأكيد عليه بالنسبة لأن تكون الممتلكات الفضائية تقدر أن تكون خادمة للمصالح العامة.

مرة أخرى هناك تغيير مالكين للممتلكات الفضائية وهذا مرده إما إلى بعض الإجراءات الخاصة بالتنفيذ، تنفيذ الالتزامات العملية، الإعسار المادي. ولذا فإنه ينبغي أن يكون هناك تركيزا على التنسيق كما أوضح ذلك الوفود والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وإن الاتفاقية، يا سيادة الرئيس، تنص على وجود نظام دولي لضمان [؟يتعذر سماعها؟] وسلطة إشرافية. وهناك فكرة الضمانات في الأنشطة الفضائية والهيئات الإشرافية مع...، ورد الإشارة إلى الاتفاقية الأم وينبغي أن تكون منطوية بمسألة

إن وفد بلادي يؤيد بعض المداخلات التي تم الإدلاء بها، من حيث أنه من الأفضل بالنسبة للسلطة الإشرافية أن تكون منظمة دولية موجودة تحظى بالاعتراف الدولي وذلك لأسباب تتعلق بالمصادقية والوفورات. ويبدو لنا أنه من المهم أنه لكي نزيد المصادقية الخاصة بهذا السجل أن يتم النص على إجراءات محكمة إذا ما طرأت أي مشكلة.

**الرئيس:** شكرا للسيدة الموقرة مندوبة كندا على هذه المداخلة باسم بلادك.

أيها السيدات والسادة، لقد انتهت قائمة المتحدثين حول هذا البند، هل هناك من وفد آخر يود التحدث حول هذا البند؟

لا أرى من يطلب الكلمة، لذلك فسوف نستمر في دراستنا للبند الثامن من جدول الأعمال في جلسة بعد ظهر اليوم.

سأرفع الجلسة بعد قليل لكي نسمح للفريق العامل المعني بالبند السادس أن يعقد اجتماعاً له تحت رئاسة السيد ممثل بيرو. لا أعتقد أن هناك متسع من الوقت، ولكن يمكنكم استغلال العشرين دقيقة المتبقية.

وأود أن أحيط السادة الأعضاء علماً بجدول أعمالنا. بعد ظهر اليوم فسوف ننهي من دراستنا للبند الخامس "معلومات حول أنشطة المنظمات الدولية المتصلة بقانون الفضاء"، كما أننا سنستمر في دراسة البند السادس "المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه"، والبند الثامن "النظر في اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المتنقلة والمفتوحة للتوقيع في كيب تاون يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، ومشروع البروتوكول الأولي حول المسائل المتصلة بالأصول الفضائية". وإذا ما سمح الوقت، نستطيع أن نبدأ في البند العاشر "المقترحات المقدمة للجنة الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لبنود جديدة تدرج على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثانية والأربعين". بعد ذلك يمكن للفريق العامل المعني بالبند السادس أن يعقد جلسته الرابعة تحت رئاسة السيد مانويل الفاريز من بيرو.

هل هناك أي أسئلة أو تعقيبات على جدول العمل المقترح؟

لا أرى من يطلب الكلمة، إذن، قبل رفع الجلسة سأعطي الكلمة للسيد ممثل الأمانة لكي يقدم لنا بإعلان.

**السيد ب. لالا (الأمانة)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس. بالنسبة للمشكلة الفنية التي نواجهها، يبدو أن المشكلة تظهر عندما تكون اللغة، أي لغة الحديث هي الفرنسية،

المشكلة المطروحة علينا الآن هي من الذي سيكون السلطة الإشرافية؟ فهناك الآن عمليات تحول كبيرة. فبالنسبة لوفد بلادي علينا أن نستعرض هذه المشكلة وهي تتعلق بالخصخصة، خصخصة القانون، قانون الفضاء.

إن وفد بلجيكا قد اضطلع على المشروع الأولي للبروتوكول الملحق بالاتفاقية ونرى أن التنفيذ من خلال التشريعات الوطنية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل خطيرة نظراً لعدم دقة هذا البروتوكول.

ونحن نهتم بالاتفاقيات ومعاهدات الفضاء وتطبيقها وذلك من حيث نقل الملكية وعلينا أن ننظر إلى الدول الأطراف في معاهدات الفضاء، وليس الدول الأعضاء في البروتوكول واتفاقية اليونيدروا. وبالتالي، وكحل مطروح وخاصة بالنسبة للدول المطلقة، فإن هذا هو موقفنا. إننا نتطلع إلى مناقشات مقبلة في اللجنة الفرعية القانونية حول تحويل الملكية الفضائية وهو أمر يتجاوز النص التي تقدمت به اليونيدروا.

أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة فكما أعربنا عن رأينا في اجتماع روما فنحن نخشى أن دور الأمم المتحدة قد يؤدي إلى مزيد من الخلط وتداخل الاختصاصات ومسألة التنفيذ أيضاً، مسألة تسجيل الأجسام الفضائية وسجل الملكية الفضائية. شكراً.

**الرئيس:** شكرا للسيد الموقر مندوب بلجيكا.

وأعطي الكلمة للمتحدثة الأخيرة على القائمة وهي السيدة الموقرة مندوبة كندا.

**السيدة م. أوتوش (كندا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس، إن وفد بلادي يود، أولاً، أن يشكركم، وأن نشكر الأمانة، أمانة الكوبوس واليونيدروا وذلك للجهد الكبير الذي بذل حول البند الثامن من جدول الأعمال.

كذلك نود أن نشكر حكومة فرنسا وإيطاليا لاستضافتهما للآلية التشاورية المخصصة.

ويرى وفد بلادي أن اللجنة الفرعية للكوبوس والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يجب أن يظلا مشاركين في هذا الموضوع لأن هناك العديد من الموضوعات التي يجب دراستها لكي نتأكد من اتساق هذا النص مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي للفضاء والقواعد المعمول بها وأيضاً المصالح الدولية في مجال الفضاء. ويبدو لنا أنه من المهم أن يتم الإبقاء على هذا البند على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية في اجتماعاتها المقبلة.

وسيقوم الفنييون بالنظر في هذه المشكلة في فترة الغداء، وبالتالي نشكركم على صبركم وطول بالكم.

شكرا.

الرئيس: رفعت الجلسة.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة 12/45